

تقرير

أهالي إقليم الخروب: لتشمّلنا خطة النفايات

محمد الجنون

أزمة النفايات في إقليم الخروب تتزايد يوماً بعد يوم، من دون أن تكون هناك حلول مطروحة، في ظل استثناء هذه المنطقة من خطة الحكومة الجاري تنفيذها تسعى بلديات إقليم الخروب حالياً إلى الانضمام إلى خطة النفايات التي أقرتها الحكومة منذ نحو ثلاثة أشهر. هذه البلديات تُعاني من أزمة جدية في "تصريف" نفاياتها، بعد فشل المفاوضات في التوصل إلى موقع لإقامة مطمر لقضاء الشوف وعاليه، على غرار مطمر الكوستابرافا وبرج حمود. وفي ظل الرفض الحاسم، الذي تُبديه غالبية الأهالي، لإنشاء مطمر في منطقتهم، يبرز خياران جارٍ البحث فيهما، أولهما خيار الانضمام إلى الخطة، وهو ما تطالب به بلديات ساحل إقليم الخروب. أما الخيار الثاني، فهو إنشاء معمل لفرز النفايات، لكنّ هناك انقسام بين البلديات نفسها حول مكان إقامة المعمل.

هذا الواقع "الشائك" دفع "حراك الإقليم" إلى عقد إجتماع يوم الجمعة الفائت، خصوصاً بعدما أثير خبر تحويل كسارة الجية المملوكة من المقاول جهاد العرب إلى مكب للنفايات. خلص الاجتماع إلى إعلان عقد مؤتمر صحافي نهاية الشهر الحالي لإعلان خطوات التحرك ووضع كل البلديات والسياسيين أمام مسؤولياتهم في مواجهة الخطر الذي يهدد المنطقة. في هذا الوقت، لا يزال الانقسام حول موقع معمل الفرز يُعمّق الأزمة ويعوق إمكانية التوصل إلى حل قريب.

تُفيد المعطيات إلى وجود اقتراح مُقدم من بعض البلديات يتمثل باعتماد الأرض المحاذية لمعمل الجية الحراري، كموقع لإنشاء معمل الفرز، إلا أن هذا الخيار مرفوض من بلديات جدرا وبرجا والجية.

تقول مصادر معنية إن التواصل قائم حالياً مع معظم البلديات لاعتماد الاقتراح المذكور إلى حين أن يتشكل اتحاد البلديات. بالنسبة إلى بلدية برجا، فإن موقفها واضح لجهة موقفها من إنشاء المعمل في منطقة القرية (تقع في الطرف الجنوبي الغربي من بلدة الزعرورية) لا الجية.

من جهته، يقول رئيس بلدية جدرا الأب جوزيف القزّي لـ"الأخبار" إن "بلدية جدرا رفضت الطرح المتمثل بردم البحر أمام شركة الكهرباء بمساحة خمسين ألف متر لإنشاء معمل فرز للإقليم، على اعتبار أن المنطقة سياحية"، مشيراً إلى أنّ الضغط سيستمر لشمّل المنطقة بخطة الدولة ريثما نتمتع حلاً بالاتفاق مع البلديات الأربع يتمثل بإنشاء معمل فرز، ولكن ليس على عقارات جدرا كما يُروّج، لأننا لن نقبل بذلك". ولغت القزّي إلى أن "منطقة القرية تبقى اقتراحاً وخياراً ضمن خيارات عديدة نطرحها على الحكومة".

شعبياً، الموقف واحد في مختلف بلدات إقليم الخروب: "مطمّر في الإقليم مرفوض، ومعمل فرز في القرية لا في الجية"، إلى جانب تأييد أي خطوة للدفع نحو شمول منطقة إقليم الخروب بخطة الدولة.

يقول رئيس لجنة طوارئ البيئة في إقليم الخروب حسيب الخطيب لـ"الأخبار" إن حل النفايات "موجود لدى الدولة التي يجب أن تشمّلنا بخطتها"، مشيراً إلى "وجوب إقامة معمل فرز في القرية، لأنها الأكثر ملاءمة بين كل الأماكن المقترحة"، ومعتبراً أن "خطوة بلديات المنطقة بالضغط على الدولة من خلال اختيار موقع بالقرب من معمل الجية الحراري لشمّلها بالخطة غير مقبولة، والاتجاه يجب أن يكون من خلال حراك شعبي كبير يضع الدولة أمام مسؤولياتها".

بدوره، يرى الشيخ أحمد سيف الدين، إمام وخطيب مسجد الدير في برجا، أبرز الواجهين لمشروع نقل النفايات إلى كسارة سبلين في تموز الماضي، أن "المنطقة لن تقبل بمعمل فرز في محيطها، والحل في القرية"، معبراً عن تأييده للحراك الشعبي ومطالبه.

المحكمة العسكرية في لبنان: سجل قهري

قضاء

هذه المحاكم، وأراد في ستينيات القرن الماضي أن يستعيد القضاء العسكري علة وجوده، قبل أن يصطدم بممانعة سياسية. المحكمة العسكرية بتركيبتها هي خارج أي رقابة قضائية، وبحسب تقرير للجنة حقوق الإنسان صادر عام 1997 «هناك ما يستدعي القلق في عملها، ويجب حصر صلاحياتها في القضايا

فنيان عقيقي

الغرض الأساس من فتح ملف المحكمة العسكرية ينطلق من كون الحرية والعدالة هما أسس القيم، خصوصاً بعدما تُرك لهذه الهيئة الاستثنائية، بحكم الصلاحيات التي أُضيفت إليها على مدى عقود، إمكان الخوض في قضايا لا ينطبق عليها الطابع العسكري. هذا فحوى كتاب «المحكمة العسكرية والمحاكمة العادلة: إعادة تحديد الصلاحيات» للمحامي بول مرقص، الذي وقّعه أمس في بيت المحامي.

سجل المحكمة العسكرية المناقض للعدالة غني؛ منذ أشهر استدعت طفلاً في الثامنة من عمره بتهمة «معاملة رجال الأمن بشدة»، من دون أن تكند نفسها عناء التأكد من أن مثوله أمامها سببه تشابه في الأسماء. الظلم الذي تحمّله ذلك الطفل يضع العدالة الصادرة عن هذه المحكمة في موقع الساقطة، ويشكك في مدى ملاءمتها معايير حقوق الإنسان، وإبعاد تهمة «خدمة النظام» عنها، نظراً إلى سجلها القهري الطويل. ففي 2001 استدعت شباب «التيار العوني» للمثول أمام قوسها بتهمة «إثارة النعرات»، وصولاً إلى سوق شباب «الحراك المدني» في الصيف الماضي بتهمة «إثارة الفوضى»، فيما هدفها كمّ الأفواه وقمع الحريات.

محكمة مخالفة للدستور

رغم أن الدستور اللبناني يكرس مبدأ المساواة بين الأفراد أمام القانون في الحقوق والواجبات، ومبدأ فصل السلطات واستقلال القضاء، إلا أن من غير الصائب شيطنة هذه المحكمة بالمطلق؛ فبحسب مرقص، «وجودها قد يكون أساسياً مع التشديد على استثنائية هذا الكيان بحيث تكون محاكمة المدنيين أمامها بالغة الضيق مع ضمانات حقوقية»، مطالباً «بإخراج ملف المحكمة العسكرية من دائرة الكيدية السياسية، وإعادة الجدل إلى إطاره القانوني»، علماً بأن ارتباطها بالسياسة رافق عملها في العهود كافة؛ فالرئيس فؤاد شهاب أبدى خشيته من دور

حكم عام 2012، ما يطرح إشكالية مراعاتها لمعايير حقوق الإنسان في عملها، كون عدد الضباط فيها يفوق عدد القضاة، ولأن رئيسها ضابط وليس قاضياً، ولإمكان تعيين ضباط غير مجازين في الحقوق في مهمات قضائية. نتيجة الدراسات والمقارنة بين أنظمة المحاكم العسكرية في لبنان ومصر والأردن، بحسب ما ورد في كتاب مرقص، تبين أن لبنان يعاني تراجعاً في احترام معايير العدالة الدولية؛ ففي وقت يُستدعى مدنيون للمثول أمام المحكمة العسكرية، حُصر مثول المدنيين أمام المحاكم المصرية بحالة اعتدائهم على مراكز عسكرية، مع امتناع المحاكم الأردنية عن النظر في أي قضية فيها طرف مدني.

لا تتوقف المقارنة هنا؛ في لبنان حدّد القانون العسكري عشرة أنواع من الجرائم للنظر فيها، فيما حصرت بأربعة في مصر وبخمس في الأردن. وفي وقت لا يُعزل فيه الحكم الصادر في لبنان، يبقى تعليقه إلزامياً في مصر والأردن.

توصيات واقتراحات

قُدّم الكثير من مشاريع القوانين الرامية إلى تعديل صلاحيات المحكمة العسكرية، آخرها «مشروع قانون إنشاء محاكم ودوائر متخصصة بالإرهاب والجرائم الكبرى» قُدّمه وزير العدل أشرف ريفي، استند إليه في دراسة القوانين المطروحة قبل الخروج بمجموعة من التوصيات تتضمن: زيادة عدد القضاة العدليين، وإلغاء صلاحية وزير الدفاع الوصي على المحكمة العسكرية، ورفع رتبة القضاة العسكريين وإعطاؤهم ضمانات تكفل استقلاليتهم، وحصر القضايا المحالة إليها بالجرائم التي لها طابع عسكري، وإعطاء صلاحية لمجلس القضاء الأعلى، واعتماد تعليق الأحكام، وتعيين ضباط من حملة الإجازات في الحقوق، مع التأكيد على أن المطلوب ليس إلغاء ولا الإبقاء على المحكمة العسكرية كما هي، بل تركيز صلاحياتها لتطال العسكريين فقط، وأن تقتصر على الجرائم العسكرية.

لبنان يعاني تراجعاً في احترام معايير العدالة الدولية

المسكّة والتأديبية للعسكريين دون أن يشمل المدنيين»، باعتبار أن القضاء العسكري اللبناني يتناقض مع العدالة الدولية، نظراً إلى غياب الشفافية وحقوق الدفاع والزامية تعليق الأحكام، إضافة إلى سرية المحاكمات وتشعب اختصاصات المحكمة، ومخالفتها الدستور لعدم الالتزام بمبدأ الفصل بين السلطات واستقلالية المحاكم، فهي مرتبطة بوزارة الدفاع ويحتكم ضباطها إلى سلطة عسكرية أعلى.

العدالة في لبنان إلى تراجع

يُتّسم عمل المحكمة العسكرية بنشاط لافت، فهي أصدرت 6800

(هيثم الموسوي)



من 300 متر عن المساكن. غير أنّ تلك الأصوات لم تجد من يستجيب لها. والأنكى من ذلك أنّ ضخامة تلك المحطة شجعت على جرّ مياه صرف جميع المناطق إليها، حتى تلك التي لم تكن ضمن المخطط الأولي للمشروع. فبدلاً من إنشاء محطات صغيرة مناطقية ملائمة لاستخدامات كل منطقة على حدة، والاستفادة من المياه المعالجة للري، ها هي الكيلومترات تتضاعف بتكاليف خيالية. هكذا باتت طرابلس مصباً لصرف مجاري المناطق المحيطة كافة. لكن مهلاً، أين أصبح المخطط التوجيهي العام للصرف الصحي؟ سؤال يرسم مجلس الإنماء والإعمار والمعينين لا يجد جواباً منذ سنوات طويلة.

والمنية الساحلية، كذلك جرى توصيل شبكة مخيم نهر البارد إليها أخيراً، مع ثلاث محطات ضخ وخطوط فرعية تصل إلى المخيم ومياه مناطق بحنين والمنية ومركبتا، لمسافة تقارب 13 كيلومتراً. كل ذلك يجري برغم إقرار مشروع بناء محطة تكرير في منطقة العبدية المجاورة لبلدة بحنين التي تبعد عنها كيلومترين اثنين فقط! ثلاثة عشر عاماً علت في خلالها أصوات أهالي طرابلس والمختصين ضد مشروع محطة التكرير العملاقة في طرابلس، بسبب تكلفتها العالية التي تصل إلى 257 مليون يورو، بحسب العقد المبرم مع البنك الأوروبي للتتمير (أي ما يوازي 300 مليون دولار تقريباً)، ومخاطرها البيئية الكبيرة، خصوصاً أنها لا تبعد أكثر

المياه العادمة الصناعية التي ستصل إلى شبكات الجرّ بطريقة أو بأخرى، حيث لا رقابة عليها، ووصولها إلى الشواطئ دون معالجة يضاعف المخاطر البيئية، التي تصل إلى أعلى مستوياتها اليوم. فهذه المياه تختلف في مكوناتها عن مياه الصرف الصحي المنزلي الذي أنشئت محطة التكرير لأجله، الأمر الذي سيؤدي إلى استحالة استقبال المحطة لهذا النوع من المكونات.

ولا يقف الأمر عند هذا الحد، فقد تشعبت «استقبالات» محطة معالجة المياه المبتذلة في طرابلس، فبالإضافة إلى مياه الصرف الصحي الناتج من طرابلس والقلمون وقسم من قضاء الكورة وزغرتا، أُضيفت مياه الصرف الآتية من مناطق البداوي ودير عمار



خطوات لتفاديه، وهنا المهزلة". بالنسبة إلى حزب "الكتائب"، فإنّ ملاحظاته على ملف النفايات لا تزال "ثابتة"، وتتمثّل في التساؤل حول الفريق الفني الذي يجب أن تشكّله وزارة الداخلية للإشراف على الأليات الحالية لتنفيذ خطة النفايات، كذلك التساؤل حول "مصير" الدراسات البيئية المتعلقة بطبيعة المطامر المنشأة. تقول مصادر وزارة البيئة في هذا الصدد إنه تمت المباشرة في إعداد الدراسات البيئية، ولكن، ما جدوى الدراسات إن كانت الأعمال في إنشاء المطمر قد بدأت؟ وما هي جدوى القوانين البيئية الملزمة إن كان يجري تجاهلها والإبقاء على شكليتها؟

حارة التنك والحارة الجديدة، التي منعت استكمال التمديدات إلى المحطة، فحوّلت التمديدات إلى كورنيش جمال عبد الناصر لتصب مباشرة في بحر الميناء؛ هذا إن عنى شيئاً، فهو يعني أنّ مجاري بلدات الكورة والقلمون، وفق التمديدات الجديدة، ستصب في البحر أيضاً، ولسنوات طويلة. علماً أنّ هذه الشبكات الموصولة بمحطة التكرير غير المكتملة محالة إلى خط الطوارئ بشكل دائم، الذي يفترض أنه يعمل فقط في حالات الأعطال الطارئة. هذا الولوج المباشر يؤدي إلى نتيجة واحدة، هي أنّ المياه المبتذلة ستعبر المحطة، لتخرج منها إلى البحر بشكلها الخام دون معالجة. ليست هذه الشوائب آخر المطاف، فثمة ما يمكن الحديث عنه هنا، هو أزمة